

الحلقة النقاشية الثالثة حول

(الآليات اللازمة لمناهضة جريمة التعذيب فى مصر)

٩ مارس ٢٠٢٤ بمقر التجمع الخامس

نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان من خلال لجنته التشريعية بالتعاون مع الاتحاد الأوربى وذلك يوم السبت الموافق ٩ مارس ٢٠٢٤ حلقة نقاشية "حول الآليات اللازمة لمناهضة جريمة التعذيب فى مصر" وفي ظل ما استهدفته الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١ - ٢٠٢٦)، وتنفيذاً للاستحقاق الدستورى فى المادة ٥٢ من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ والتي مفادها أن التعذيب بجميع صورته وأشكاله، جريمة لا تسقط بالتقادم.

بحضور عدد كبير من المختصين فى التشريع والفقه والقضاء والمتخصصين وممثلين عن عدد من الجهات الحكومية ذات الصلة، وأعضاء من اللجنة التشريعية فى مجلسى النواب والشيوخ، وممثلين عن نقابة المحامين ووزارة العدل وأساتذة القانون ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان.

وقد تناولت الحلقة النقاشية على مدار ثلاث جلسات الآتى :

- الفجوات التشريعية ومواءمة التشريعات والنظم الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان لجريمة التعذيب .
- سبل تقوية التدابير الإدارية والمؤسسية للتصدي لجريمة التعذيب.
- الآليات التي يمكن إضافتها لتعزيز البنية المؤسسية وجهود الدولة للتصدي لجرائم التعذيب والوقاية منها.

التوصيات :

- العمل على إجراء التشريعات اللازمة لضمان الحظر المطلق لجريمة التعذيب، بما فى ذلك: التجريم الكامل لكافة صور جريمة التعذيب وغيرها من صور سوء المعاملة والحط بالكرامة الإنسانية عدم جواز سقوط جرائم التعذيب على تنوعها بالتقادم وعدم إفلات الجناة من العقاب

توفير آليات جادة للمحاسبة والإنصاف والحيلولة

تبني عقوبات مشددة تتناسب مع جسامة جريمة التعذيب.

إنشاء آليات مختصة للنظر في كافة الادعاءات بوقوع جريمة التعذيب على اختلاف صورها في الماضي، مع تبني سياسات إفصاح وشفافية تكفل الإعلان عن النتائج التي توصلت إليها التحقيقات إدانة كافة صور جريمة التعذيب عبر إعلان رسمي يصدر من أعلى مستوى سياسي في الدولة، وتبني شعار "سلب حرية البشر لا يسلب حقوقهم"

- تبني برامج فعالة لبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية المعنيين، وإيلاء الاهتمام من خلالها لترقية التكوين القيمي والسلوكي، وتبني تقنيات العمل النموذجية بما في ذلك خلال التحقيقات، والاستعانة بالنظم العلمية للوقاية من الأخطاء التي تشمل اللجوء للضغط على المشتبه بهم وتعرضهم للتعذيب والإكراه البدني أو المعنوي
- توفير التدابير اللازمة لجبر ضرر الضحايا بما يؤدي لتلقي تعويض منصف، وتأمين الإنصاف المعنوي للضحايا عبر محاسبة الجناة بشكل رادع، والإعلان عن تدابير الإنصاف
- تبني إنشاء آليات وطنية للوقاية من التعذيب ومنحها الاستقلالية والصلاحيات والإمكانات للنهوض بمهمتها، ومنحها بموجب قانون إنشائها الولاية لمتابعة تفعيل الالتزامات النابعة عن الانضمام للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وتفعيل التوصيات والتعليقات الختامية الصادرة عن اللجنة التعاقدية، فضلاً عن دورها في التمهيد للانضمام للبروتوكول الملحق بالاتفاقية
- تمكين الجهات القضائية المعنية من ممارسة دورها في التفتيش على السجون ومراكز الاحتجاز، وضمان الإعلان عن النتائج والتدابير المتخذة بموجب عمليات التفتيش
- ضمان أن تكون كافة مراكز الاحتجاز معروفة وقانونية وعلنية ومتاحة للتفتيش القضائي للسلطات والآليات المختصة دون قيد أو شرط.
- تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني في زيارة السجون ومراكز الاحتجاز وفق لوائح واضحة وأذن قانونية، والاستجابة للتوصيات الجوهرية التي تصدرها هذه المنظمات، وضمان وجود آليات تشاور مستقرة تضمن مشاركة المجتمع المدني في آليات التأهيل والدمج الاجتماعي والدعم النفسي
- مسار تشاور وطني يضم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية واللجان الوطنية المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث وكليات الحقوق بالجامعات لإجراء مراجعة شاملة لمنظومة



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

المجلس القومي لحقوق الإنسان

التشريعات العقابية بهدف تحديثها ومواكبة التحديات التي تواجهها وتبني النظم والممارسات الفضلى بما يضمن تعزيز العدالة الجنائية بشكل شامل يرتقي مع الالتزامات المقررة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

-النظر فى الانضمام الى البروتوكول الاختيارى لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة .

نجوى ابراهيم

اللجنة التشريعية